

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٥

الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/76/780)

مشروع القرار (A/76/L.63)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال العالم يواجه أزمات معقدة ومتشابكة. وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي لاحت في أفق وجودنا طوال العامين الماضيين، انضمت إلى قائمة المسائل الحرجة الأخرى التي يجب أن نعمل معا على معالجتها. إن الصراعات تسود عالمنا، في أوكرانيا وليبيا وسوريا واليمن وفلسطين، من بين بلدان أخرى كثيرة، وتودي بحياة الآلاف وتخلّف خسائر إنسانية مأساوية. ولا تزال أزمة المناخ مستمرة بلا هوادة، على الرغم من تزايد الكوارث المتصلة بالمناخ، وأنماط الطقس غير المنتظمة والمتطرفة، والاحترار العالمي، والنظم الإيكولوجية المدمرة، مما يجعل من الواضح جدا أن حلها أمرا ملحا.

إن النظام المتعدد الأطراف الذي حافظ على عالمنا سليما منذ عام ١٩٤٥ يتعرض لضغوط لم يسبق لها مثيل. إننا نواجه حالة من الترقب في المجال الاقتصادي، وزيادة في انعدام الأمن الغذائي، وضغوطا كبيرة على سلاسل التوريد العالمية لدينا. هناك مسائل متوطنة أخرى، ابتداء من تحديات التنمية والفقر إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وهي مسائل ألقت بظلالها على جدول الأعمال العالمي. وحل هذه المسائل الخطيرة والعاجلة يتجاوز قدرة أي دولة بمفردها أو مؤسسة عالمية. ويتطلب جهدا شاملا يعزز طاقة وخبرة جميع الدول وأصحاب المصلحة، وبروح حقيقية من تعددية الأطراف، وتتويج البرلمان دورا رئيسيا في ذلك - وهو أمر أقدره تقديرا شديدا بصفتي برلمانيا سابقا ورئيسا للبرلمان.

ولا يمكن للخطط العالمية أن تتجح بدون إحراز تقدم ملموس على الصعيد الوطني، حيث تؤدي الهيئات التشريعية دورا بالغ الأهمية. وكما قلت من قبل، تعمل البرلمانات بوصفها المنبر الذي يمكن من خلاله تحويل قرارات الأمم المتحدة إلى تشريعات وطنية. كذلك تساعد على توجيه الشواغل المحلية إلى المجتمع الدولي من أجل إثراء مناقشاته ومداولاته على نحو أفضل. وفي حين أن هذا التآزر كان دائما مهما،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



للاتحاد البرلماني الدولي. ويشرفنا أن السيد دوارتي باتشيكو، عضو البرلمان البرتغالي، يشغل أيضا رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

ويقيم مشروع قرار اليوم الطرق العديدة التي تسهم بها البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في عمل الأمم المتحدة على الصعيدين التنفيذي والسياسي. ومنذ اعتماد الجمعية العامة لإعلان الألفية التاريخية (القرار ٢/٥٥)، الذي شجع الاتحاد البرلماني الدولي على المساعدة في تقديم منظور برلماني للأمم المتحدة في كل مجال ابتداء من السلام إلى الديمقراطية إلى التنمية، نالت البرلمانات اعترافا داخل منظمته بأدوارها الرئيسية في مساهلة الحكومات عن التزاماتها التي تعهدت بها في الأمم المتحدة وفي تنفيذ تلك الالتزامات من خلال التشريعات ومخصصات الميزانية.

ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نحقق ذلك الهدف. ومن خلال مشروع القرار A/76/L.63، أعربت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن استعدادها للمضي قدما صوب نظام أكثر شمولاً وشفافية للحكم العالمي يمكن فيه للبرلمانات ومنظمتها العالمية، والاتحاد البرلماني الدولي، من إسماع أصواتها في الأمم المتحدة.

وكما تبين الفقرة ٢ من مشروع القرار، يشمل ذلك التعاون طائفة واسعة من المجالات والأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد ذكرت بعضها بالفعل. أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٢٨، التي تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، يعرض بموجبه على الجمعية هذا البند من جدول الأعمال مرة كل ثلاث سنوات.

في الختام، بالنيابة عن البعثة البرتغالية، أشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا على تعاونها ومرونتها. وأوصي الجمعية بأن تعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك مكتبكم، على تنظيم مناقشة اليوم بطريقة مكنت من المشاركة الكاملة للاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء الأمم المتحدة.

إلا أنه الآن أضحي أكثر أهمية، في وقت تتقارب فيه الأزمات العالمية الكبرى مثل كوفيد-١٩، وتغير المناخ، والصراع، والفقر، وتضاعف بعضها بعضا. وستساعدنا مدخلات ورؤى البرلمانيين من مختلف الأطياف السياسية على مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها. ويمكن بفضل ما لديهم من معرفة وخبرات جماعية أن يساعد ذلك عالمنا على إيجاد السلام، وتعزيز ديمقراطياتنا، ودعم الرفاه الاقتصادي لمجتمعاتنا.

يسرني اتساع نطاق التعاون خلال العامين الماضيين بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية والبرلمانات الوطنية، على الرغم من تحديات الجائحة. وقد تيسر ذلك التعاون إلى حد كبير بفضل العمل الفعال جدا الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي، الذي أثنى على جهوده وأشيد بها. ولكي نمضي قدما، يجب أن نزيد تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. أود أن أؤكد للجميع أنني سأواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين طوال فترة رئاستي المفعمة بالأمل لتيسير تلك الشراكات وبناء أوجه التآزر.

عندما تعمل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات التشريعية معا، يمكننا أن نحقق مآثر عظيمة. ويمكننا تحقيق رؤيتنا المشتركة لمستقبل أكثر إشراقا، مستقبل نعالج فيه أزمة المناخ، ونبني فيه اقتصادات مستدامة، ونخفف من وطأة الفقر، ونحقق المساواة بين الجنسين، ويفعل شبابنا ما هو صواب. ولا تزال البرلمانات حيوية للحفاظ على الزخم السياسي اللازم لتحويل تلك الرؤى إلى حقيقة. ونحن بدورنا نتحمل مسؤولية العمل مع البرلمانات بغية المساعدة على تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لجميع الشعوب التي تشكل الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال لعرض مشروع القرار A/76/L.63.

السيد دا فونيسكا فرنانديز راموس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/76/L.63، المعنون "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، في إطار البند ١٢٨ من جدول الأعمال. لطالما كانت البرتغال مؤيدا قويا

المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. إنه نص جيد يتضمن العديد من السمات التي تؤيدها حكوماتنا وبرلماناتنا. على سبيل المثال، يلاحظ التقرير المساهمات المهمة التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي لعمل الأمم المتحدة وعلى نطاق أوسع لمبادئ تعددية الأطراف، بالشكل الذي تدعمه النتائج المتعاقبة للمؤتمرات العالمية لرؤساء البرلمانات. ويعترف أيضا بالمساهمات الأساسية للبرلمانات في الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وفي التمكين من القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ودعم الشباب، فضلا عن التنوع والشمول. ويشجع مشروع القرار البرلمانات على تعزيز سيادة القانون ومواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وهو أمر تزداد أهميته فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويدعو مشروع القرار A/76/L.63 الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم الحكومات في تيسير هجرة الناس وتنقلهم بصورة مأمونة ومنظمة ومنظمة ومسؤولة، بما في ذلك مبادئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويرحب بالعمل المشترك الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ودعم ضحايا الإرهاب، بما في ذلك من خلال الممارسات الجيدة في مجال التشريعات. ويدعو البرلمانات والحكومات إلى تعزيز استجاباتها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك من خلال الوصول العادل والعالمي إلى الأدوية، واللقاحات ووسائل التشخيص، والمعدات ذات الصلة. وهذا شيء تكلمتم عنه، سيدي الرئيس، مرات عديدة من هذا المنبر ولا يزال بحاجة إلى دعمنا المستمر. وبينما انظر حولي اليوم، أرى العديد من الناس يرتدون أقنعة، مما يجسد حقيقة أن الوباء لا يزال معنا ولا يزال يتطلب عملا متضافرا من الجمعية والعديد من البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم.

ويبرز مشروع القرار أيضا أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في البرلمانات. وفي ذلك الصدد، أقول بمنتهى

يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن حكومتي الكندية، وعلى نطاق أوسع، باسم حكومات بلدان مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا، وأستراليا، ونيوزيلندا. كذلك أتكلم هنا اليوم بصفتي برلمانيا سابقا.

إن البرلمانات والهيئات التشريعية تعتبر من أصحاب مصلحة وشريكة لا غنى عنها للأمم المتحدة. وفي حين أن الكثير مما يتقرر هنا في الجمعية العامة أو الهيئات الأخرى تقوم به الحكومات - كما قلتم أنتم أنفسكم من فوركم، سيدي الرئيس - غير أن العديد من تلك القرارات الحاسمة يتوقف تنفيذها على البرلمانات. وبالنسبة لبلداننا الثلاثة، استنادا إلى نظام وستمنستر، تتألف حكوماتنا من برلمانيين، بمن فيهم رؤساء وزرائنا ووزرائنا. ويدعم البرلمانيون سيادة القانون ولديهم سلطة التصديق على المعاهدات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي تحدد الميزانيات الوطنية والتمويل المطلوب لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والبرلمانيون، بطريقتهم الخاصة، هم أنفسهم دبلوماسيون، يشكلون مجموعات صداقة ويعملون دوليا مع نظرائهم لربط شعوب العالم ببعضها بعضا. كما أنهم مسؤولون أمام ناخبينهم، الجمهور، عن كل ذلك. وكثيرا ما يشكلون خط الدفاع الأول ضد أولئك الذين يفضلون العزلة أو الانفرادية في التصدي لتحديات عصرنا.

نحتفل في يوم ٣٠ حزيران/يونيه من كل عام بوصفه اليوم الدولي للبرلمانية، وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر سيصادف مرور ٢٠ عاما على دعوة الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة بصفة مراقب. ونحن محظوظون جدا في كندا لأننا نعمل عن كثب وعلى أساس منتظم مع المراقبة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، السيدة باتريشيا تورسني. ونود أيضا أن نشكر السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وعضو البرلمان البرتغالي، على مشاركته في هذه الجلسة وعلى الخطاب الذي سيدلي به اليوم.

ويسر مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تقدم مشروع القرار A/76/L.63، المعروض علينا اليوم، بشأن التعاون بين الأمم

العمل معكم ومع الأمانة العامة وبرلماننا للتصدي للتحديات المشتركة في عصرنا.

السيدة بهات (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): استهل بياني بالترحيب بتقرير الأمين العام (A/76/780)، وهو فهرس شامل للمعلومات عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي خلال فترة العامين الماضيين، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والجهود المبذولة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا والتعافي منه، وكذلك عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة إلى السلم والأمن الدوليين.

إن الهند أكبر ديمقراطية في العالم. وكما قال رئيس وزراء بلدي في خطابه أمام مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر، فإن الروح الديمقراطية جزء لا يتجزأ من روحنا الحضارية، التي ما فتئت طوال السنوات الـ ٧٥ الماضية تعبيراً كاملاً عنها، وأدت إلى قصة منقطعة النظير عن بناء الأمة الديمقراطية. إنها قصة إدماج اجتماعي واقتصادي لم يسبق له مثيل في كل ميدان، وتحسينات مستمرة في الصحة والتعليم ورفاه الإنسان على نطاق لا يمكن تصوره. وقصة الهند تحمل رسالة واحدة واضحة للعالم، وهي أن الديمقراطية قادرة على تحقيق ذلك وستظل كذلك.

إن قصة البرلمان الهندي تمثل قصة كفاح مستمر لأكبر ديمقراطية من أجل الحرية والكرامة، والتسامح والمساواة، والسلام والتقدم. إنها تجسيد فريد للقيم التي بعثت بها جمهوريتنا، أي الوحدة في التنوع، والعلمانية، والتعددية، وسيادة القانون. وعند كل منعطف، أكد مجددا الشعب الهندي، بحماس وأمل كبيرين، إيمانه بالطابع الديمقراطي لدولتنا وأكد مجددا الطابع التعددي لنظامنا السياسي ومجتمعنا. وشهدت قصة نجاح أكبر ديمقراطية أيضاً تمكين المرأة والارتقاء بها على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إننا نشهد انتقالاً سريعاً من تنمية المرأة إلى تنمية تقودها المرأة. يوجد اليوم في الهند أكثر من ١,٤٥ مليون ممثلة منتخبة في مختلف الهيئات

الفخر إن البلدان الثلاثة التي أتكلّم بالنيابة عنها اليوم قد سجلت أرقاماً قياسية وطنية في انتخاباتنا الأخيرة. وفي كندا، تشكل النساء ٣١ في المائة من البرلمان، وبالنسبة لأستراليا تبلغ هذه النسبة ٣٨ في المائة، وفي نيوزيلندا ٤٨ في المائة. وعلاوة على ذلك، تتألف حكوماتنا الثلاث من أكثر من ٤٠ في المائة من النساء، وتقود العلاقات الدولية لبلداننا الثلاثة، وزيرات خارجية، وجميعهن برلمانيات أيضاً.

(تكلم بالفرنسية)

أخيراً، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/76/780)، الذي يوثق الجهود التي بُذلت في العامين الماضيين في ذلك الصدد، ويتضمن عدة استنتاجات وتوصيات مفيدة، تود مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تبرز بعضها الذي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا جميعاً. فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد من مشاركة البرلمانيين من وفودها الوطنية في أنشطة الأمم المتحدة. وينبغي للبرلمانيين أن يضمنوا أن تعزز ميزانياتهم الوطنية تدفع قدماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس والاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وعليهم أيضاً التأكد من تسديد اشتراكات بلدانهم في الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد، وتسوية جميع متأخراتها من الاشتراكات. وينبغي للبرلمانات أن تعزز دورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق رصد قوانين وسياسات حكوماتها في مجال حقوق الإنسان.

في الختام، ستعزز الأمم المتحدة تعاونها مع البرلمانيين لضمان الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الدولية والتمويل وتخفيف عبء الديون وتعبئة الموارد من أجل حماية صحة وحقوق ورفاه الأشخاص الأكثر تضرراً من الأثر الاقتصادي لكوفيد-١٩. ولا تزال تلك المسائل في صميم شؤوننا، ليس في برلماننا فحسب، بل أيضاً في الجمعية العامة، وهو أمر بالغ الأهمية. أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على الدعوة إل عقد جلستنا اليوم لمناقشة هذا الموضوع المهم. وتتطلع مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى

هذا التعاون يكتسي أهمية خاصة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا وآثاره العميقة على المستوى العالمي. ولهذا السبب، يؤيد بلدي المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982) الذي يقترح فيه بالتحديد تعزيز الشراكات من خلال تفاعل أكثر انتظاماً مع البرلمانات. ونود أن نؤكد أن السفادور تؤدي دورها في الإسهام في تعددية الأطراف الشاملة والفعالة بغية تحديث نظم الحكم لدينا في المستقبل.

ونسلم بأهمية العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي دعماً للبرلمانات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج منظور برلماني في أعمال المنظمة وفي تكييف التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية مثل الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، من بين أمور أخرى. واستناداً إلى فهم مؤداه أن البرلمانات تؤدي دوراً مهماً في ترجمة تلك الصكوك المتعددة الأطراف إلى حقائق ملموسة، تشجع السفادور على إنشاء وتحسين آليات تهدف إلى إدماج المدخلات البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة. والنتائج التي تحققت في منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي انعقد هنا في المقر في أيار/مايو، مثال حديث على هذه الجهود.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فاطمة (بنغلاديش).

وتسلم السفادور بالتحديات الهائلة التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، ولا سيما في الحياة السياسية والعامة، حيث ينتشر التمييز للأسف في كل مكان. لذلك، يتحتم علينا العمل معاً لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في السياسة والحياة العامة، الأمر الذي يمكن أن يحطم الحواجز الهيكلية التي تمنعها من تحقيق المساواة والتمكين الكاملين بين الجنسين. وكما ذكر الاتحاد البرلماني الدولي، فإن العنف ضد البرلمانيات، بالإضافة إلى أنه يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، فإنه يمنعه من الوصول إلى مناصب قيادية، ويحد من قدرتهن على الوفاء بالولايات التي انتُخبن من أجلها. وهذا يقوض فعالية البرلمانات، والتقدم المحرز نحو

التشريعية، بما في ذلك البرلمان. إن نجاح المبدأ الديمقراطي وجميع المؤسسات التي ينطوي عليها قد رسم معالم الهند ونهجها في العلاقات مع بقية العالم. ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة ما فتئنا نشدد على أهمية عمل الجمعية العامة.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال التزامه بالإعلان العالمي للديمقراطية وبتعزيز النظم التعددية للحكم التمثيلي، حليف مهم للأمم المتحدة في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع العالمي اليوم. وتتطلب حلول دائمة لطائفة ضخمة من التحديات والمشاكل التي تواجهها معظم المجتمعات في تعزيز الديمقراطية والتسامح واحترام التنوع. والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية لأكثر من ١٥٠ برلماناً وطنياً، أدى خدمة يومية خلال العقد الماضي في تعزيز الاتساق والتفاعل الوثيق مع الأمم المتحدة وأنشطتها، التي تشمل بناء السلام، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وحماية مصالح أقل البلدان نمواً وغيرها. والآن وفي السنوات القادمة، سيكون من المهم بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه الاضطلاع بدور في ترسيخ ثقافة تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد.

في الختام، أؤكد مجدداً أن الهند تعلق أهمية كبيرة على دور الاتحاد البرلماني الدولي وعلى التفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية والأمم المتحدة، وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في الإسهام في ذلك التفاعل.

السيد سيغورا أراغون (السفادور) (تكلم بالإسبانية): تشكركم السفادور جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة عامة لمناقشة اليوم بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص شكري لوفد البرتغال على جهوده في قيادة المفاوضات بشأن مشروع القرار المهم الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم (A/76/L.63).

نرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات يفضي إلى تحقيق الأهداف المشتركة في المجالات الرئيسية لعمل المنظمة. وقد أصبح

تشريعات لحماية حقوق الإنسان والتصدي لتغير المناخ. وعندما نربط بين العمل التشريعي الوطني والحوار المتعدد الأطراف، فإننا نعزز الديمقراطية. ويسر المكسيك أن مشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده يكرس فوائد تلك التفاعلات. ونعرب بوجه الخصوص عن تقديرنا لمشاركة البرلمانيين في عملية استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. إن اعتماد منتدى استعراض الهجرة الدولية لإعلانه المرحلي الأول أكد لنا من جديد الدور المهم للتشريع على أساس البيانات والأدلة.

نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/76/780) الصادر وفقاً للقرار ٣٠٤/٧٤، الذي عرضه بلدي، ونشدد على توصيات التقرير بشأن زيادة عدد النساء في البرلمانات الوطنية. ونحن فخورون بأن نعلن أمام الجمعية أن السلطة التشريعية في المكسيك تحافظ حالياً على التكافؤ بين الجنسين. ومع ذلك، يوضح التقرير أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا تمثل النساء على الصعيد العالمي سوى ٢٥,٦ في المائة من البرلمانيين. وندعو جميع الدول إلى مراعاة توصيات الأمين العام. وثمة طرق متعددة لزيادة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، كما ونوعاً. إن ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة يعود بالنفع على جميع الذين يشغلون أدواراً تمثيلية. وينطبق نفس المنطق على الشباب. ويجب أن نتشاور معهم بشأن أفضل السبل لإيجاد مساحات تيسر مشاركتهم في صنع القرار. كذلك فإن مستوى مشاركتهم في السياسات العامة التي تؤثر عليهم يحدد مدى استدامة تلك السياسات.

لكل تلك الأسباب مجتمعة، ترحب المكسيك بالفرصة الممتازة لجميع الدول الأعضاء التي تمثلها المشاورات المقبلة بشأن خطتنا المشتركة (A/75/982). ونعتقد أنه ينبغي للبرلمانات الوطنية والشباب والاتحاد البرلماني الدولي أن يضطلعوا بأدوار رئيسية في مؤتمر قمة المستقبل. إن المكسيك، بوصفها دولة عضواً، تضطلع بمسؤوليتها عن التوصل إلى اتفاقات حكومية دولية، وستواصل الدعوة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في تلك المداولات المهمة.

تحقيق المساواة بين الجنسين، وروح الديمقراطية. ولذلك، يحث بلدي الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة العمل من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة بكل تنوعها في البرلمانات ومن أجل إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات عملها.

في الختام، تأمل السلفادور أن يسهم التنفيذ الكامل لمشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم إسهاماً كبيراً في التعاون المهم بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية في جميع مجالات عمل منظمتنا.

السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن قدرة الشعوب على انتخاب ممثلين لسن القوانين لصالحها من أهم العناصر الأساسية في الديمقراطية. وما برح الاتحاد البرلماني الدولي طوال عقود يمكّن المشرعين - نساء ورجالاً - من تشكيل مجتمع من الممثلين يعزز الحوار والتفاهم. وقد مكّن ذلك من إدخال تحسينات جوهرية على العمل التشريعي تماشياً مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

نشكر وفد البرتغال على عرضه مشروع القرار A/76/L.63 في إطار البند ١٢٨ من جدول الأعمال. إن المكسيك، إذ تؤمن بإيماناً راسخاً بفوائد التفاعل الوثيق بين السلطات التشريعية الوطنية وعمل الأمم المتحدة، قدمت مرة أخرى مشروع القرار مماثل. ومن المناسب اليوم التذكير بأهمية الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. في السنوات الأخيرة، واجه البرلمانيون في العالم معضلات كبيرة ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا والأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت فيها تلك الجائحة. ويمكّن الاتحاد البرلماني الدولي أعضائه من الفهم بأن تعددية الأطراف ليست أيديولوجية، بل منهجية يمكن أن تساعدنا على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها المشرعون يومياً.

وفي ذلك الصدد، جميع البرلمانات الوطنية حلفاء مهمون للجمعية العامة. فهم يؤدون دوراً أساسياً في مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقات التي وقعتها الدول ذات السيادة. وقد مكنت أطرها القانونية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشجع على اعتماد

أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وتطوير وتعزيز التعاون بين البرلمانات الوطنية على أساس ثنائي.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم المهمة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/76/780) عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وشاركت ميانمار في تقديم مشروع القرار A/76/L.63 وتشجع الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية على تنفيذ أحكامه تنفيذاً كاملاً. وفي ذلك الصدد، أشكر وفد البرتغال على دوره الرائد. وأشيد أيضاً برئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء فريقه على عملهم الشاق.

إن البرلمانات حجر الزاوية في الديمقراطية، والتفاعل يبرز اليوم أهمية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. وتمثل البرلمانات الوطنية أصوات الشعوب على أرض الواقع. وتتسم منظوراتها ومدخلاتها بقيمة كبيرة في صياغة المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البرلمانات شريكا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على المستوى الوطني.

من الواضح الآن أن جائحة مرض فيروس كورونا قد جعلت الهدف المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوانها أكثر تحدياً. وفي الوقت نفسه، شهدنا الأدوار الحيوية التي اضطلعت بها البرلمانات الوطنية في الاستجابة للعواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، بما في ذلك من خلال سن تشريعات تتعلق بالميزانية وحالات الطوارئ. وفي سياق ما بعد الجائحة، نحتاج إلى تعزيز المشاركة والتفاعلات بين منظومة الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الوطنية من أجل التصدي لتحديات التنفيذ واستخدام خطة العمل العالمية لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع على الصعيد الوطني.

في عام ٢٠٢٠، انتخب أبناء شعب ميانمار بحرية وديمقراطية ممثليهم في انتخابات عامة حرة ونزيهة من أجل تمثيل أصواتهم في

السيدة موزغوفايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تعلق بيلاروس أهمية كبيرة على عمل الاتحاد البرلماني الدولي وعلى تعزيز وتطوير الروابط البرلمانية الدولية بين الدول. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بالنظر إلى التحديات العالمية العديدة الراهنة والتهديدات المعقدة التي لم يسبق لها مثيل، فإن الحوار غير المسيس والقائم على الاحترام المتبادل، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية البرلمانية، يكاد يكون الأداة الوحيدة المتاحة لدينا للتوصل إلى الحلول التوفيقية والتضامن والاتفاق. وأود أن أعرب عن امتناننا للوفد البرتغالي على جهوده في صياغة مشروع القرار المهم اليوم (A/76/L.63)، والتفاوض بشأنه، والذي يركز على مفاهيم السلام والحوار وزيادة التفاهم بين الدول.

نتشاطر مع الوفود الآراء بشأن أهمية تعميق وتوسيع نطاق التفاعل والشاركة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي من أجل ضمان التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومما لا يمكن إنكاره أن البرلمانيين يضطلعون بدور حاسم في تعزيز الديمقراطية وصون السلم والأمن. وفي ذلك السياق، نعتبر فرض أي نوع من الجزاءات على البرلمانيين أمراً غير مقبول على الإطلاق. ونهيب بالدول التي تتشرف باستضافة مناسبات دولية، بما في ذلك مناسبات الاتحاد البرلماني الدولي، أن تكفل للبرلمانيين في جميع الدول الأعضاء إمكانية المشاركة في تلك المناسبات من دون عوائق أو تمييز كي يتمكنوا من المشاركة في جميع تلك الأنشطة مشاركة كاملة وفعالة.

نود أن ننكر أن تسييس أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي أمر غير مقبول أيضاً، شأنه في ذلك شأن تقديم الوثائق إلى الاتحاد البرلماني الدولي بهدف الضغط على الدول ذات السيادة ونشر اتهامات لا أساس لها من الصحة بغية تشويه الواقع في الميدان. إن منطق هذه المبادرات ولغتها وتركيزها لا يؤدي إلا إلى احتدام المواجهات والنزاع، وهو بالتالي يتعارض مع قيم الاتحاد البرلماني الدولي، أي تعزيز التفاهم المتبادل وتسوية الخلافات وتعزيز السلام، ومن ثم يدمر أقدام منظمة برلمانية في العالم للخطر. وبلدنا مستعد لمواصلة المشاركة في

إن ما يحدث في ميانمار الآن نتيجة كارثة إنسانية تقامت بسبب الانقلاب العسكري غير القانوني. إن الأزمة في ميانمار مدرجة في جدول أعمال مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة. ومشاركة المنظمة في ميانمار مستمرة. لقد أنشئت الأمم المتحدة باسم شعوب العالم، ومن الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة". وأرجو من الجمعية أن تتفضل بالاستماع إلى أصوات شعب ميانمار - لقد كانت عالية وواضحة. الشعب لا يريد الحكم العسكري، ويريد بناء اتحاد ديمقراطي فيدرالي. وقد قبل الشعب ورحب ب CRPH وحكومة الوحدة الوطنية في ميانمار لتمثيلهم والوقوف إلى جانبهم. وأود أن أشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو الاتحاد البرلماني الدولي، مواصلة تعزيز التعاون والمشاركة مع اللجنة وحكومة الوحدة الوطنية.

وإذا أردنا إنهاء العنف والفظائع التي يرتكبها الجيش واستعادة الديمقراطية في ميانمار، يجب على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، أن يتخذا إجراء حاسما. ويجب ألا يفشل دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لشعب ميانمار في هذه اللحظة الحرجة. أعتقد اعتقادا راسخا أنه مع تعزيز المشاركة والتعاون بين اللجنة الممثلة لمجلس الاتحاد وحكومة الوحدة الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، إلى جانب دعمهم المستمر في كفاحنا من أجل الديمقراطية والعدالة سوف تسود الديمقراطية في ميانمار.

السيد بيروكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على التعاون البرلماني الدولي. وتشارك جمعيتنا الاتحادية بهمة في الهياكل العالمية والإقليمية وتتفاعل مع الأمم المتحدة باستمرار. ويشكل برنامج الجمعية الاتحادية البعيد المدى للاتصالات والعلاقات التجارية الدولية جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية لبلدنا. ويتسم هذا التفاعل بأهمية عملية كبيرة، لأنه يكفل تحسين عمل النظم القانونية، ومواءمة التشريعات، وتوفير الدعم التشريعي لتمكين الدول من اتخاذ القرارات.

ونرحب بدور الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه وسيطا للعلاقات بين برلمانات سائر البلدان والأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي

البرلمان الوطني، Pyidaungsu Hluttaw. ومع ذلك، في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١، دبر الجيش انقلابا غير قانوني بذريعة ما يسمى بتزوير قوائم الناخبين، في تجاهل صارخ للإرادة الديمقراطية للشعب وفي انتهاك للدستور الذي صاغوه هم أنفسهم. لقد كان عملا من أعمال الخيانة العظمى. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ المجلس العسكري غير الشرعي يرتكب فظائع منهجية على نطاق واسع ضد شعب ميانمار، ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وهذا يحدث أمام أعيننا، وقد حطم الانقلاب المدمر كل جانب من جوانب حياة السكان بأكملهم في ميانمار. وأود أن أشدد على وجه التحديد على أن شعبنا أدلى في الانتخابات بأغلبية أصواته لصالح الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بقيادة مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي، مما يدل ليس فقط على دعمه لحزب سياسي، بل أيضا على ثقته بنظام حكم ديمقراطي. ولا يمكننا أن نسمح بتجاهل إرادة الشعب أو التغاضي عنها. وأود هنا أن أذكر الجمعية بكلمات الأمين العام، الذي قال إن هذا الانقلاب العسكري غير مقبول في عالمنا الحديث ويجب أن يفشل.

ولا يزال أعضاء البرلمان المنتخبون ديمقراطيا يمثلون إرادة الشعب في ميانمار ويعملون مع جميع أصحاب المصلحة الديمقراطيين لإعادة البلد إلى طريق مستقبل ديمقراطي اتحادي. في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١، بعد الانقلاب غير الشرعي مباشرة، تم تشكيل اللجنة التي تمثل (Pyidaungsu Hluttaw (CRPH من بين البرلمانيين المنتخبين لأداء الواجبات الموكلة إليهم من قبل الشعب، وفقا لنتائج الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وما فتئت اللجنة تشارك بنشاط مع المجتمع الدولي. وعقدت الدورة الرابعة للبرلمان Pyidaungsu Hluttaw في نيسان/أبريل، بمشاركة ما يقرب من ٣٠٠ عضو منتخب في البرلمان، وعلى الرغم من التهديدات الجسدية المستمرة والاضطهاد والاعتقالات غير القانونية من جانب الجيش. ولا يزال الجيش يحتجز العديد من أعضاء البرلمان بشكل غير قانوني، واستُجوب واحد على الأقل أثناء الاحتجاز حتى الموت. وصودرت منازلهم وأصولهم وممتلكاتهم بشكل غير قانوني. كذلك يحتجز الجيش الآن كرهائن الرئيس وين مينت، ومستشارة الدولة داو أونغ سان سو تشي، اللذين انتخبا لولاية ثانية في انتخابات عام ٢٠٢٠.

للبرلمان تتمثل في مساءلة الحكومات عن عملها أو تقاعسها في القيام به نيابة عن شعوبها هنا في الأمم المتحدة.

وتقع على عاتق البرلمانات مهمة التدقيق في حكوماتها من خلال طرح الأسئلة، وإعداد جلسات الاستماع، وإصدار تقارير مستقلة، والتفاعل مع الدوائر الانتخابية عموماً، بما في ذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومجموعة ضخمة من المعاهدات الدولية الأخرى.

والبرلمانات تسعى جاهدة للاضطلاع بهذا الدور الرقابي، ولكن المشكلة أنه كثيراً ما ينطوي على خوض معركة شاقة بسبب افتقار الكثير من البرلمانات إلى الموارد. ولكن صدقوني، فإن هذا الحل مربح للحكومات وللأمم المتحدة وللاتحاد البرلماني الدولي لأن دورنا، نحن البرلمانيين، دور أساسي في اعتماد وتنفيذ الإعلانات والقرارات التي تعتمد عليها حكوماتنا هنا في هذه القاعة. وستتيسر الموافقة على تلك الإعلانات والقرارات إذا شاركنا في العملية برمتها. ولهذا السبب فإن العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات مهمة، سواء للأمم المتحدة أو لأعضاء برلماننا، لأنه من خلالها نفهم الصعوبات التي تعترض سبل التوصل إلى اتفاقات وحلول. وسيكفل ذلك زيادة التزام برلماننا بتنفيذ كل ما يتم اعتماده والاتفاق عليه هنا في هذه القاعة.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي حاجة العالم إلى الحوار بين البرلمانات باعتباره سمة أساسية للحوكمة المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة. ويعلم الجميع هنا جيداً أن العالم يمر بأزمة شديدة. والنزاع في أوكرانيا ليس سوى أحد أعراض عدم استقرار النظام المتعدد الأطراف، وهو يذكرنا بأنه لا يجوز أن نعتمد على الحكومات وحدها. ففي غضون أسابيع من بدء النزاع في أوكرانيا، تصدر أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، البالغ عددهم ١٧٨ عضواً، جهود تنظيم الحوارات البرلمانية بشأن جميع القضايا الرئيسية التي تعالجها الأمم المتحدة، وعقد الاتحاد البرلماني الدولي مناقشة رئيسية، وقرر إنشاء فرقة عمل لإيجاد حلول لما يعتبر فشلاً ذريعاً في السياسة والحوار. وفي القريب العاجل، سيذهب وفد رفيع المستوى من الاتحاد

وتوسيعه. ويسهم الاتحاد البرلماني الدولي إسهاماً كبيراً في الدبلوماسية البرلمانية من خلال التمكين من تبادل الآراء بين البرلمانيين بشكل غير مسيس وقائم على الاحترام المتبادل والبناء من أجل إيجاد حلول فعالة لمجموعة واسعة من المشاكل الدولية الراهنة. وقرار الجمعية العامة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتمد بتوافق الآراء، يعطي زخماً إضافياً لتعزيز التعاون بين تلك المنظمات والبرلمانات الوطنية، مما يعزز بدوره أدوار المؤسسات البرلمانية والتفاهم المتبادل والحوار بين الدول.

في الختام، أود أن أؤكد أنه من غير المقبول استخدام الجزاءات ضد البرلمانيين. ومن المهم جداً أن الدول التي تستضيف أحداثاً دولية على أراضيها تتيح الفرصة لممثلي شعوبها للمشاركة فيها والتعبير عن آرائهم. ونعول على نهج غير تمييزي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنظم مناسبات دولية على أراضيها.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد باتشيكو (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر البعثة البرتغالية على إدارتها دفة مناقشة اليوم حول مشروع قرار جديد (A/76/L.63)، يمثل معلماً بارزاً آخر في رحلتنا نحو مشاركة برلمانية أكبر في الأمم المتحدة. وبصفتي عضواً في برلمان البرتغال، فإنني فخور جداً لوفاء بلدي بتلك المسؤولية المهمة اليوم. وأفضل شيء يمكنني القيام به في هذه الدقائق القليلة القادمة أن انظر إلى الصورة الكبيرة لما وصلنا إليه في هذه اللحظة بالذات في الشؤون العالمية بوصفنا مجتمعاً برلمانياً فيما يتعلق بالأمم المتحدة، وسأفعل ذلك في ثلاث نقاط بسيطة.

أولاً، أصبح البرلمانيون الآن أكثر من أي وقت مضى عنصراً رئيسياً في إنجاز المهمة لشعوب العالم. وتفي الحكومات بالوعود التي قطعتها على نفسها في الأمم المتحدة عندما يدفعها البرلمانيون إلى القيام بذلك. ولا بد من المساءلة، وهي إحدى أهم وظائف جميع البرلمانات. وإلى جانب اعتماد التشريعات، فإن المسؤولية الرئيسية

وفي المرحلة المقبلة، سنشرع في إطار عملية التجديد الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي بهدف إشراك المزيد من برلماني العالم، البالغ عددهم ٤٦ ٠٠٠ برلمانيا، في العمل اليومي للأمم المتحدة، وكفالة اطلاعهم على يجري في المنظمة وكيف تؤثر القرارات التي تتخذ هنا في هذه القاعة على الناس على الصعيد الوطني في دوائهم الانتخابية.

وسيعكف الاتحاد البرلماني الدولي على تقييم أثره في الأمم المتحدة بدقة من خلال إجراء دراسات استقصائية وباستخدام غير ذلك من الأدوات. وفيما يخص الأمم المتحدة، يحذوني الأمل في أن يؤدي الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) وتقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982) إلى مبادرات جديدة تجعل المنظمة أكثر فعالية وانفتاحا وشفافية. ولذلك يسعدني جدا أن أعرف أن مشروع القرار A/76/L.63 سيتم اعتماده. فسيكون هذا القرار قرارا منصفًا ومهما جدا للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على حد سواء.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد براند (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على دعوته إلى عقد جلسة اليوم المهمة. إن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بوصفه منظمة حكومية دولية تضم ٣٤ دولة عضوا تركز جهودها لتعزيز الديمقراطية، يؤيد بقوة تنمية الهيئات البرلمانية والتعاون بين البرلمانات بوصفهما عنصرين رئيسيين في تحقيق ذلك المسعى، ويؤكد المعهد أهمية دور الهيئات التشريعية في النهوض بالسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويأخذ المعهد على عاتقه مسألة التعاون في مجال تبادل الخبرات بين النظراء من خلال الحوار على المستويين العالمي والإقليمي، فضلا عن مبادرات تنمية القدرات. إن تحقيق الفعالية في العمليات والمؤسسات البرلمانية، من حيث التمثيل والرقابة وسن القوانين وإجراء المناقشات والعمليات المتعلقة بالميزانيات، شرط أساسي لتقييم نوعية الديمقراطية، على نحو ما تبين تقاريرنا عن الحالة العالمية للديمقراطية.

البرلماني الدولي يضم رؤساء ونواب البرلمانات إلى موسكو وكيف لتعزيز الحوار بين البلدين. وهذا ما ينبغي فعله دائما، لأن الحرب ليست أبدا حلا للنزاع. وهكذا أرى أيضا أهمية جميع الجمعيات العادية والاجتماعات المتنوعة الأخرى التي تعقد على مدار العام، حيث تكفل أن يشارك برلمانيون من جميع أنحاء العالم في المناقشات التي تدور فيها في مجال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والديمقراطية، وتغير المناخ، ونزع السلاح، والاتجار بالبشر، والفساد، ومسائل أخرى كثيرة. كما نحاول إشراك البرلمانات وتحديد أفضل الممارسات المتبعة لديها ونفاصل بينها، باعتبار ذلك وسيلة لإشراك الجميع في كل هذه القضايا.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها هي أنه يجب على الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن يعملوا بشكل أوثق لمواجهة أعتى القوى الهدامة في مجتمعنا. فعلى الرغم من كل مزايا العولمة، فإنها أضعفت قوة الحوكمة، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وعلمنا أن نفهم أنه ما من سبيل لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية لعالمنا إلا بالعمل معا. ولئن كان الطريق الذي يتعين قطعه طويلا أمام بناء الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، فإننا نسير في الاتجاه الصحيح. إذ تتطوي تقريبا جميع اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي على مشاركة من جانب الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى، حيث تضم ممثلين للأمم المتحدة أو تشير إلى تقرير أو قرار أساسي لها. ونرى أن الأمم المتحدة بدورها تبذل جهودا أكثر اتساقا فيما يتعلق بدعوة البرلمانيين إلى المناقشات التي تضم الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لحضورها كخبراء ومشاركين، وبإدماجهم في الوفود الوطنية في الاجتماعات الرئيسية.

وفي الميدان، نشهد المزيد من التفاعل المنتظم بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانيين الوطنيين. ويسرني أيضا سرور أن مشروع قرار اليوم يفتح مسارا جديدا للتفاعل إذ يشجع الأمين العام على إشراك أعضاء البرلمان في الأفرقة الاستشارية الرفيعة المستوى وأفرقة الوساطة.

البرلماني الدولي والعديد من البرلمانات في جميع أنحاء العالم بدور بالغ الأهمية في دعم الممثلين المنتخبين بصورة مشروعة في ميانمار. ويبرز ذلك أهمية مواصلة حماية ومساعدة البرلمانات وأعضائها المعرضين للخطر، ونشعر بالامتنان للدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي ودوره القائم على المبادئ في ذلك الصدد. وسيظل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مشاركا نشطا في ذلك الجهد الجماعي.

وسيواصل المعهد إقامة شراكات مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل النهوض بخطط أعمال الأمم المتحدة. وسنركز على الإسهام في مجالات تطوير النظام البرلماني والمشاركة والتمثيل السياسيين والعمليات الانتخابية والمساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني ووضع الدساتير. ونقدر شراكتنا مع الاتحاد البرلماني الدولي، انطلاقا من التزاماتنا المشتركة بالعمل على النهوض بقيم الديمقراطية في المحافل المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. وبالتالي، سنواصل تعزيز عملنا المشترك في مجال الدعوة والمشاورات المنتظمة بشأن أبعاد الحكم الديمقراطي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يخص المؤسسات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

السيد فريد (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وهي جمعية تضم برلمانات ٢٧ دولة من المنطقة الأوروبية المتوسطية. وتلك الدول هي أيضا جزء من مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي، ومن ثم فهي تتقيد تقيدا تاما بالمبادئ والإجراءات الواردة في مشروع القرار A/76/L.63، الذي توشك الجمعية العامة على اعتماده. إن البرلمانات روح الديمقراطية. وهي تجسد عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، على نحو ما ينص ميثاق الأمم المتحدة، ويسرنا أن المنظمة والدول الأعضاء فيها تعترف على النحو الواجب بدورها.

ويحدد مشروع القرار خطة شاملة وطموحة، ويجب علينا الآن - الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والبرلمانات - أن ننفذها، على

ينولى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية منذ عام ٢٠١٩ تنفيذ برنامج رائد للاتحاد الأوروبي هدفه تعزيز البرلمانات، وهو برنامج إنتربارس (INTER PARES)، الذي يسر حتى الآن إقامة ١٥ شراكة بين برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الشريكة في جميع أنحاء العالم، على نحو يدعم الأولويات الإنمائية لتلك الدول. ويشمل ذلك أهداف التنمية المستدامة، لأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوقع اضطلاع البرلمانات الوطنية بدور أساسي في تنفيذ تلك الالتزامات تنفيذا فعالا. والاتحاد البرلماني الدولي شريك قيم في برنامج إنتربارس لتعزيز الديمقراطية، الذي يعمل فيه المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي معا بشكل وثيق على تنفيذ الأولويات المشتركة. وتشمل تلك الأولويات الابتكار في مجال العمل البرلماني من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية واستحداث مؤشرات للبرلمانات الديمقراطية، مما يمكن البرلمانات نفسها من تقييم أدائها وتعزيز دورها الأساسي باعتبارها مؤسسات أساسية للحكومة الديمقراطية. وهذا الموقف الذي يتوخى تعزيز البرلمانات يبين أيضا أهمية اتباع نهج منسق، يتم بمقتضاه الاستفادة مما تملكه برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من قدرات وما قطعته من التزامات في سبيل النهوض بالبرلمانات على الصعيد العالمي. ويشكل هذا النهج التعاوني نموذجا ممتازا لمعالجة المجالات الرئيسية للسياسات العامة ذات الصلة بعمل الأمم المتحدة، مثل المساواة بين الجنسين وتغير المناخ.

ويشارك المعهد أيضا في دعم البرلمانات من خلال مكاتبه الإقليمية والقطرية في جميع أنحاء العالم. وفي بعض الأحيان، نواجه انتكاسات في عمليات الانتقال الديمقراطي، وغالبا ما تصيب الانتكاسات التي تتال من الديمقراطية أول ما تصيب البرلمانات وأعضاء البرلمان المنتخبين. ففي ميانمار، على سبيل المثال، انتُخب برلمان بصورة ديمقراطية في عام ٢٠٢٠، ولكن حال انقلاب عسكري دون انعقاده. وتعرض العشرات من أعضاء البرلمان المنتخبين هناك للاضطهاد واضطر الكثيرون منهم للفرار أو الاختباء. وواصل برلمان ميانمار عمله في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد اضطلع الاتحاد

والبرلمانات. أخيراً وليس آخراً، نود أن نشكر ممثل البرتغال، العضو أيضاً في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، على تقديم مشروع القرار. وينبغي أن أذكر في هذا السياق أن عضو مجلس الشيوخ البرتغالي بيدرو روكي شغل منصب رئيس الجمعية البرلمانية قبل عامين. أتمنى للجميع التوفيق في اعتماد مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.63، المعنون "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/76/L.63 أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بولندا، تشاد، تيمور - ليشتي، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، طاجيكستان، عمان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردى، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، لايتفيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، منغوليا، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.63؟

نحو ما تنص الفقرة ٢. وهناك عدة إجراءات يجب على البرلمانات والبرلمانيين اتخاذها لزيادة تأثير تلك الإجراءات إلى أقصى حد. وبالتالي يصبح تنفيذ ذلك من صميم عمل الاتحاد البرلماني الدولي ولكنه يسند المسؤولية كذلك إلى الجمعيات الإقليمية، مثل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من مشروع القرار، فإن الكثير من الإجراءات التي تنص عليها يمكن تنفيذها على نحو أفضل من خلال زيادة المشاركة النشطة من جانب الهيئات البرلمانية الإقليمية. ويتجاوز دور هذه الهيئات مجرد تنفيذ جدول الأعمال العالمي. فهو يشمل أيضاً اتخاذ إجراءات متزامنة وتنسيقاً أفضل وتحسين تبادل المعلومات وآليات أفضل للمشاورة.

ولئن كان ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يواصل الاضطلاع بدور قيادي حاسم بوصفه السفينة الأم، فإن العمل يُنفذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث يتجاوز مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة التطبيق في ميدان العمل. وقد تكون هناك منظورات واسعة النطاق على المستوى العالمي، إلا أن نطاقها يضيق على الصعيد الإقليمي، بما يحسن من آفاق التعاون العملي والهادف. فعلى سبيل المثال، تعالج الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، باعتبارها هيئة إقليمية ترعاها منظومة الأمم المتحدة، قضايا رئيسية ذات أهمية استراتيجية في مجال السلام والأمن ومكافحة الإرهاب وحماية الديمقراطية والحرية واحترام سيادة القانون وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والمسائل المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ وحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر. وتؤيد الجمعية بقوة مشروع القرار وتتطلع إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والبرلمانيين من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والرابطات البرلمانية الإقليمية من قبيل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

ونود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته، وكذلك الأمين العام على تقريره (A/76/780)، والاتحاد البرلماني الدولي - ولا سيما رئيسه وأمينه العام - على عمل الاتحاد الدؤوب في سبيل النهوض بالتعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة

اعتمد مشروع القرار A/76/L.63 (القرار ٢٧٠/٧٦).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في سياق تعليق التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن هذه البيانات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثلة هنغاريا.

السيدة بالاس (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود هنغاريا أن تسلط الضوء على موقفها الوطني من القرار ٢٧٠/٧٦، بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. يشير النص إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي لم تقبل به جميع البلدان، وهنغاريا لا تشارك في تنفيذه بأي شكل من الأشكال. وبالتالي، ما فتئت هنغاريا تؤكد منذ عام ٢٠١٥ أنه بدلا من تعزيز الهجرة أو تيسيرها ينبغي التركيز على تقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى محليا عن طريق تهيئة الظروف التي تفضي بدرجة أكبر إلى تحقيق النمو والتنمية. ولهذا السبب، لا توافق هنغاريا على الفقرة ١٦ من القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد، تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أوجه انتباه الجمعية العامة الآن إلى مشروع المقرر A/76/L.65، المعمم في إطار البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال، المعنون "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال في جلستها العامة الرابعة والخمسين المعقودة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولكي تبت الجمعية العامة في مشروع المقرر، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، إحالة البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال إلى اللجنة الأولى لتمكين الجمعية من البت بسرعة بشأن مشروع المقرر. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٦/٧٦ باء).

البند ١٠٠ من جدول الأعمال (تابع)

نزع السلاح العام الكامل

(ش) المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

مشروع المقرر (A/76/L.65)

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/76/L.65، المعنون "عقد الدورتين الثانية والثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال والبند الفرعي (أ) من البند ٧٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

مشروع المقرر (A/76/L.64)

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/76/L.64، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.64، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: بوتسوانا وزمبابوي.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر A/76/L.64؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.64 (القرار ٥٦٩/٧٦).

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.65 (المقرر ٥٦٨/٧٦).

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ش) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٢٠ و ٧٨ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع المقرر (A/76/L.67)

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/76/L.67، المعنون "اعتماد منظمة حكومية دولية ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع

المقرر A/76/L.67؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.67 (المقرر ٧٦/٥٥٩ باء).